الفلسطينية لبنك الدولي ينشئ صندوق ائتمان متعدد الاطراف لدعم برنامج الإصلاح للسلطة

News Release No:2004/333/MNA
Media Contacts:
In Washington: Sereen Juma 1 (202) 473-7199
e-mail: sjuma@worldbank.org
In the West Bank: Elena Maria Peresso +(972-2) 236 6509
e-mail: eperesso@worldbank.org

واشنطن العاصمة–27 نيسان 2004. قام البنك الدولي في 27 نيسان بإنشاء صندوق ائتمان إصلاح الإدارة المالية العامة بهدف دعم السلطة الفلسطينية في المحافظة على الخدمات العامة في مواجهة الضائقة المالية الحادة التي تعاني منها هذه السلطة.

ويتخذ صندوق الائتمان الذي أسس بناء على طلب السلطة الفلسطينية وبدعم من الجهات المانحة من الآليات الناجحة لدعم الميزانية التي نفذتها المفوضية الأوروبية منذ أيلول 2000 أساسا يبني عليه، كما يسعى لحشد مصادر تبرعات إضافية لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية.

تعاني الضفة الغربية وغزة من ركود اقتصادي حاد منذ بداية الانتفاضة في أيلول 2000 حيث هبط متوسط الدخل للفرد إلى النصف منذ بداية الانتفاضة والآن يقترب من 900 دولار سنويا. بالإضافة إلى ذلك فإن نصف السكان الفلسطينيين يعيشون الآن تحت خط الفقر والبالغ دولارين لكل يوم. وقد نتج عن هذا الركود الاقتصادي عجزا ماليا في السلطة الفلسطينية في بداية عام 2004 بلغ حوالي 650 مليون دولار.

لقد ساهم دعم الميزانية من قبل الجهات المانحة خلال الثلاث سنوات الماضية بما مجموعه 1.3 مليار دولار في تغطية النفقات المتكررة للسلطة الفلسطينية كدفع رواتب موظفي القطاع العام ومساعدة السلطة الفلسطينية في دفع بعض الديون المتخلفة للقطاع الخاص وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني مثل الصحة والتعليم والماء والصحة البيئية. وقد أثبت دعم الميزانية فاعليته كذلك في الحيلولة دون وقوع مائة ألف شخص في بؤر الفقر وفي الإبقاء على طلب المستهلك للبضائع والخدمات المحلية.

وقال السيد سلام فياض وزير المالية الفلسطيني " إننا سعيدون بإنشاء هذا الصندوق وإننا ممتنون للبنك لموافقته على إدارة الصندوق"، وأضاف قائلا "أنا أعتقد بأن الجهات المانحة ستكون عندهم الثقة بأن دعمهم لهذه المبادرة سيساهم في استمرار جهود السلطة الفلسطينية نحو الإصلاح"

ومن أجل الحصول على دعم كاف من المتبرعين للميزانية لفترة 2004-2005 والحيلولة دون تعليق الخدمات الاجتماعية والإدارية المقدمة للشعب الفلسطيني اعتمدت السلطة الوطنية برنامج إصلاح للإدارة المالية العامة الذي يتخذ من التحسينات التي أجريت حتى الآن في نظام الإدارة المالية العامة الخاص بها أساسا للبناء عليه.

يقول السيد نايجل روبرتس مدير مكتب البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة"لقد أنشئ صندوق الائتمان كاعتراف بالتطورات الإيجابية جدا في مجال الإصلاح المالي الفلسطيني في السنتين الماضيتين"
لهذا فإن التقدم الحالي في الإدارة المالية بالإضافة إلى الاعتماد اعتماد برنامج الإصلاح الجديد سيشجع على إيجاد مقاييس موازنة ومالية تساعد السلطة الفلسطينية في إدارة تقديمات الدول المانحة بأسلوب شفاف ومسؤولية.

في ظل اندلاع الانتفاضة تحولت استراتيجية البنك الدولي في الضفة الغربية وغزة إلى المحافظة على التوازن بين سياسة مواجهة حالة الطوارئ قصيرة الأمد وسياسة دعم النمو متوسطة الأمد. وقد رفع البنك إلى حد كبير مساهمته في تقديم العون لمساعدة السلطة الفلسطينية على الاستمرار في تقديم الخدمات وكذلك للحد من التراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، حيث قام البنك بتوزيع ما يقارب من 260 مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية بما فيها أكثر من 100 مليون دولار بالنيابة عن جهات مانحة أخرى آخرين منذ شهر أيلول 2000. وبهذا يكون البنك في الوقت الحالي الخامس في ترتيب الهيئات الأكثر تبرعا في الضفة الغربية وغزة.